الأمم المتحدة



Distr.: General
6 January 2006
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني، بالإشارة إلى قراري مجلس الأمن ١٥٧٥ (٢٠٠٤) و ١٦٣٩ (٢٠٠٥) (انظر المرفق)، أن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، التي تلقيتها من الأمين العام الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمينة المشتركة للاتحاد الأوروبي، والتي تحيل التقرير المتعلق بأنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك، الذي يغطي الفترة الممتدة من ١٦ أيلول/سبتمبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) كوفي أ. **عنان**

المرفق

رسالة مؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من الأمين العام الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمينة المشتركة للاتحاد الأوروبي

عملا بأحكام قراري مجلس الأمن ١٥٧٥ (٢٠٠٤)) و ١٦٣٩ (٢٠٠٥)، أرفق طيه التقرير الرابع من التقارير التي تعد كل ثلاثة أشهر عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك. ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ١٦ أيلول/سبتمبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وأرجو ممتنا إحالة هذا التقرير إلى رئيس مجلس الأمن.

(توقيع) خافيير **سولانا**

ضميمة

تقرير الأمين العام الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمينة المشتركة للاتحاد الأوروبي عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك

مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ١٦ أيلول/سبتمبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

٢ - فقد طلب مجلس الأمن في قراريه ١٥٧٥ (٢٠٠٤) و ١٦٣٩ (٢٠٠٥) إلى الدول الأعضاء التي تتصرف من خلال الاتحاد الأوروبي أو بالتعاون معه موافاة المجلس، كل ثلاثة أشهر على الأقل وعن طريق القنوات المناسبة، بتقرير عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك. وهذه الوثيقة هي رابع تقرير من نوعه يقدم إلى المجلس.

الخلفية السياسية

٣ - ظل الوضع السياسي والعسكري في البوسنة والهرسك مستقرا على العموم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشهدت الفترة إحراز تقدم هام فيما يتصل بعملية الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والانتساب. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، شرع الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك رسميا في مفاوضات بشأن إبرام اتفاق الاستقرار والانتساب. وستتوقف سرعة التقدم الذي تحرزه البوسنة والهرسك أساسا على مدى سرعة اعتمادها وتنفيذها للإصلاحات اللازمة. وهي تعتزم إبرام اتفاق الاستقرار والانتساب في غضون عام واحد.

٤ - وتحسّن مستوى التعاون في إطار المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في عام ٢٠٠٥. غير أنه لم يلق القبض بعد على خمسة متهمين، بمن فيهم كاراديتش وملاديتش. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تتم أية عمليات اعتقال أو نقل إلى لاهاي.

٥ - وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وقّع ثمانية من زعماء الأحزاب السياسية الرئيسية في البوسنة والهرسك على إعلان في واشنطن العاصمة يلتزمون فيه بتنفيذ إصلاحات دستورية ترمي إلى إنشاء حكومة دولة أكثر اقتصادا وفعالية. ورغم عدم توصل الزعماء إلى اتفاق بشأن مضمون تلك الإصلاحات، فقد التزموا بإدخال تغييرات بحلول آذار/مارس ٢٠٠٦، أي قبل إجراء الانتخابات الوطنية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

عملية الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والانتساب

٦ - أحرزت البوسنة والهرسك،كما جاء في تقارير سابقة، تقدما يستحق الثناء في عدد من مجالات الإصلاح ذات الأولوية المحددة في دراسة الجدوى للمفوضية الأوروبية. وقد سُوي آخر شرط صعب متبق، أي إعادة تشكيل هياكل الشرطة، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر عندما صوتت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا لصالح إبرام اتفاق بشأن إعادة تشكيل هياكل الشرطة بما يفي بالمبادئ التي حددتها المفوضية الأوروبية. واعتمد البرلمان الاتحادي ومجلس الوزراء في البوسنة والهرسك الاتفاق، مما يمهد السبيل للمفوضية الأوروبية كي توصي بالشروع في مفاوضات بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. وأذن المجلس للمفوضية بالشروع في المفاوضات وهذه بدأت رسميا في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أي في الوقت المناسب للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لعملية دايتون للسلام.

٧ - وستتوقف وتيرة المفاوضات والانتهاء منها أساسا على التقدم الذي تحرزه البوسنة والهرسك في تطوير إطارها التشريعي وقدراتها الإدارية، وعلى تنفيذ إصلاح الشرطة طبقا لاتفاق إعادة تشكيل هياكل الشرطة المبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ ومبادئ المفوضية الأوروبية، واعتماد وتنفيذ جميع التشريعات اللازمة المتعلقة بالبث الإذاعي والتعاون الكامل مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٨ - وما زال إصلاح الدفاع في البوسنة والهرسك على المسار الصحيح؛ وقد اعتمد برلمانها مشاريع القوانين في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ وستدخل الإصلاحات حيز النفاذ اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

أنشطة البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك

٩ - تضم البعثة العسكرية حاليا حوالي ٢٠٠ ٦ جندي من ٢٢ دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي و ١١ بلدا آخر[أ]، موزعين في كافة أرجاء البوسنة والهرسك ضمن ثلاثة أفرقة عمل متعددة الجنسيات. وتساهم قبرص ومالطة أيضا في النفقات المشتركة للعملية.

(أ) البلدان المساهمة في بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية هي: إسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، والمملكة المتحدة، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، واليونان؛ والأرجنتين، وألبانيا، وبلغاريا، وتركيا، ورومانيا، وسويسرا، وشيلي، وكندا، والمغرب، والنرويج، ونيوزيلندا.

١٠ - وتواصل البعثة تنفيذ عملياتها في البوسنة والهرسك، وفقا لمهمتها، وهي أعمال الردع وضمان الامتثال المستمر لمسؤوليتها عن أداء الدور المحدد في المرفقين ١ (أ) و ٢ من الاتفاق الإطاري العام للسلام والمساهمة في المحافظة على بيئة مأمونة وآمنة.

١١ - وتواصل أفرقة العمل المتعددة الجنسيات تنفيذ مجموعة متنوعة من العمليات تشمل ما يلي: القيام بدوريات لإبراز وجود البعثة، لا سيما في المناطق الحساسة والنائية؛ وأنشطة أفرقة الاتصال والمراقبة المحلية ذات الأهمية الجوهرية في تواصل ''الوعي بالأوضاع القائمة'' وتعزيز التعاون مع السلطات المحلية والقيام بعمليات محددة لضمان الامتثال للاتفاق الإطاري العام للسلام ومنع الأنشطة المناهضة لاتفاق دايتون. وتكمِّل العمليات الإعلامية هذه الأنشطة الأخرى.

١٢ - وتواصلت أيضا عمليات ''الحصاد''، لجمع الأسلحة التي تكون في حيازة الأهالي بصورة غير قانونية والتخلص منها. ففي الفترة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، جُمع أو سُلِّم طواعية حوالي ٦٥٠ قطعة من الأسلحة الصغيرة، وما يزيد على ٠٠٠ ١١٥ طلقة ذخيرة، و ٤٣١ ١ من القنابل اليدوية والألغام. وتتاح في جميع عمليات البعثة العسكرية تقريبا فرص للكشف عن وجود أسلحة وجمعها. غير أن عمليات محددة تنفَّذ، استنادا إلى استخبارات صحيحة، وبالتعاون مع السلطات المعنية، لجمع الأسلحة والذخيرة المسلمة طواعية، وفقا لشروط العفو، أو القيام إذا لزم الأمر بجمع الأسلحة والذخيرة في عمليات مخصصة لذلك. وتدعم العمليات الإعلامية عمليات الحصاد أيضا.

١٣ - وكان مستوى قوة العمليات ووتيرتها كافيين لتحقيق الآثار المرغوب فيها، أي التطمين/الردع/المحافظة على بيئة مأمونة وآمنة. واستمر الاتصال الاعتيادي لتقديم الدعم والمشورة إلى الشرطة المحلية وغيرها من هيئات إنفاذ القانون مثل دائرة حدود الدولة وهيئة جباية الضرائب غير المباشرة.

١٤ - وانصبت جهود البعثة العسكرية، على مدى الفترة المشمولة بالتقرير، على مساعدة السلطات المحلية في المحافظة على بيئة مأمونة وآمنة. وخصصت البعثة عدة عمليات لاستهداف الجريمة المنظمة والفساد، وتركزت الجهود الرئيسية على مكافحة القطع غير القانوني للأشجار وتهريب الوقود ومنعهما. وأثارت هذه العمليات احتمالات بتقديم العديد من الدعاوى إلى المحكمة وهناك مؤشرات واضحة على تقلص الأنشطة الإجرامية في بعض المناطق.

١٥ - وواصلت البعثة العسكرية تطوير تعاونها مع السلطات المحلية. فقد أكدت تقارير واردة من مختلف العمليات والأنشطة بأن وكالات وسلطات محلية، مثل الشرطة ودائرة

حدود الدولة، تؤدي عملها بشكل أفضل بدعم وتشجيع من البعثة. وما فتئت هذه الأخيرة تأخذ زمام المبادرة في تنفيذ مجموعة من العمليات جيدة التنسيق في جميع أرجاء مسرح العمليات. وكانت العمليات متوازنة وحازمة في الوقت نفسه وعززت أكثر مكانة البعثة لدى سكان البوسنة والهرسك، كما دعمت خطة تنفيذ البعثة التي وضعها مكتب الممثل السامي.

الآفاق المستقبلية

١٦ - سيسلم قائد القوة، اللواء ديفيد ليكي (المملكة المتحدة)، قيادة البعثة العسكرية إلى اللواء جيان ماركو كياريني (إيطاليا) في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

١٧ - وستتواصل أنشطة البعثة على نفس المنوال الذي سارت عليه أنشطة الفترة السابقة وسيستمر الحصول على معلومات هامة واستخلاص عبر قيمة واستيعابها للإفادة منها في العمليات المقبلة. وستواصل البعثة اتباع نهجها الشامل الجامع في إطار إجراءات الاتحاد الأوروبي العامة في البوسنة والهرسك. ومن المتوقع أن تتمكن البعثة تدريجيا، بفضل تنفيذ إصلاحات الدفاع اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وما سينجم عنه من بناء قدرات وزارة الدفاع في البوسنة والهرسك، من تسليم مهامها المتعلقة بالشؤون العسكرية المشتركة إلى قوات البوسنة والهرسك المسلحة خلال عام ٢٠٠٦.
